الجمهورية التونسية
RÉPUBLIQUE TUNISIENNE

وزارة الماليّة
MINISTÈRE DES FINANCES

تقرير نشاط سنة 2022

الوحدة المركزية لقيادة مشروع التصرف في الميزانية حسب الأهداف

UNITÉ CENTRALE DE GESTION BUDGÉTAIRE PAR OBJECTIFS
PERFORMANCE · RESPONSABILITÉ · REDEVABILITÉ · TRANSPARENCE
GBO

الفهرس

معطيات عامة حول قيادة مشروع التصرف في الميزانية حسب الأهداف 3

وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة لدى وزير المالية.....3

التسمية ومرجع الإحداث 3

مشمولات وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة لدى وزير المالية ...3

فريق العمل 3

حوكمة مشروع التصرف في الميزانية حسب الأهداف.....4

لجنة وزارية لتنسيق وقيادة المشروع يرأسها رئيس الحكومة 4

لجنة متابعة وتقييم المشروع لدى وزير المالية 4

الهياكل المنخرطة في المنظومة 4

تقديم عام لتقرير النشاط بعنوان سنة 2022 5

حوكمة مشروع التصرف في الميزانية حسب الأهداف.....5

قيادة التغيير 7

التكوين 7

التواصل 9

تطوير آليات وتقنيات العمل.....11

الأداء 11

النظام المعلوماتي 13

النصوص التطبيقية للقانون الأساسي للميزانية 14

الرقابة 15

الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي.....16

الصعوبات 21

مخطط العمل بعنوان سنة 2023 22

حوكمة مشروع التصرف في الميزانية حسب الأهداف.....22

قيادة التغيير 23

الأداء 24

الميزانية.....24

المحاسبة العمومية 25

الرقابة.....25

الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي 26

معطيات عامة حول قيادة مشروع التصرف في الميزانية حسب الأهداف

وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة لدى وزير المالية

التسمية ومرجع الإحداث

تم تجديد إحداث وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة لدى وزير المالية بمقتضى الأمر الحكومي عدد 66 لسنة 2020 المؤرخ في 07 فيفري 2020.

مشمولات وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة لدى وزير المالية

تتولى وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة انجاز المهام التالية:

- قيادة مختلف مراحل إرساء منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف بالتنسيق مع الوزارات والهياكل المتدخلة في إعداد ميزانية الدولة وتنفيذها،
- متابعة تنفيذ مختلف مكونات المنظومة وتنسيق مراحل تركيزها،
- مساندة وحدات التصرف حسب الأهداف المحدثة بالوزارات في تركيز المنظومة،
- متابعة تجسيم الأهداف حسب مختلف مراحل روزنامة العمل بالتنسيق مع لجنة المتابعة،
- وضع مخطط للتعريف بالمنظومة الجديدة ولتكوين الأعوان في هذا المجال،
- إعداد الأدلة والوثائق المنهجية التي تساعد على تركيز المنظومة،
- مساندة وحدات التصرف حسب الأهداف في تركيز وتطوير الميزانية حسب النوع الاجتماعي.

فريق العمل

تترأس وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة منذ تاريخ جويلية 2017 السيدة أمال الفقيه بخطة مديرة عامة وتشرف على فريق عمل متكون من مجموعة من الإطارات (10 إطارات) الذي يعمل على تجسيم عملية قيادة المشروع بمختلف مكوناته و04 أعوان مكلفين بتقديم الدعم الإداري واللوجستي.

حوكمة مشروع التصرف في الميزانية حسب الأهداف

لجنة وزارية لتنسيق وقيادة المشروع يرأسها رئيس الحكومة[1]

تتولى الإشراف على مختلف الأعمال المتعلّقة بإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة حسب الأهداف وتوجيهها وقيادتها.

لجنة متابعة وتقييم المشروع لدى وزير المالية[2]

تتولى متابعة المهام الموكولة إلى وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة ومساندتها في مختلف مراحل تركيز المنظومة الجديدة كما تتولى إبداء الرأي حول مختلف الإجراءات المزمع عرضها على اللجنة الوزارية.

الهياكل المنخرطة في المنظومة

تعمل وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة بصفة لصيقة مع وحدات التصرف في الميزانية حسب الأهداف القطاعية المعنية بتركيز كافة مقتضيات منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف على مستوى الوزارات القطاعية.

بالإضافة إلى وحدات التصرف في الميزانية القطاعية تعمل وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة على قيادة مختلف مكونات المشروع (الرقابة، التبويب) بما في ذلك التبويب حسب النوع الاجتماعي وحسب الطفل) ، الأنظمة المعلوماتية، مقاربة الميزانية حسب النوع الاجتماعي، ...) مع مختلف الهياكل المتدخلة في تركيز المنظومة سواء على مستوى وزارة المالية على غرار الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة ومركز الإعلامية لوزارة المالية أو من خارجها كالهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية ومحكمة المحاسبات...

[1] (المحدثة بالأمر عدد 893 المؤرخ في 10 أفريل 2007)

[2] (المحدثة بقرار الوزير الأول بتاريخ 27 فيفري 2007 المحيّن بتاريخ 14 مارس 2014)

تقديم عام لتقرير النشاط بعنوان سنة 2022

تعتبر سنة 2022، السنة الرابعة في تنفيذ مقتضيات القانون الأساسي للميزانية المصادق عليه بتاريخ 15 فيفري 2019، وقد واصلت وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة تأمين العمل وتوفير المتطلبات الأساسية لتنفيذ ميزانية سنة 2022 وفقا للقانون المذكور.

وتمحورت أهم تدخلات وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة وأنشطتها بعنوان سنة 2022 حول أربعة محاور أساسية تمثلت فيما يلي:

- ***متابعة تركيز آليات حوكمة منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف،***
- ***مواصلة إدارة التغيير من خلال مواصلة تنفيذ السياسة التكوينية والاتصالية المرتبطة بوضع القانون الأساسي للميزانية حيز التنفيذ،***
- ***مواصلة دعم الوزارات من خلال توفير آليات وتقنيات العمل الضامنة لنجاح هذا التمشي،***
- ***قيادة أشغال فرق العمل***
- ***قيادة أشغال الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي***

وفيما يلي تلخيص لأهم أنشطة وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة لسنة 2022:

حوكمة مشروع التصرف في الميزانية حسب الأهداف

في إطار العمل على تحسين حوكمة مشروع التصرف في الميزانية حسب الأهداف حرصت وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة على تقييم برنامج العمل لسنة 2021 وقد تم تحديد أهم الاشكاليات والنقائص التي اعترضت مسار تركيز المنظومة، وعلى هذا الأساس تم العمل خلال سنة 2022 على ضبط برنامج عمل بأخذ بعين الاعتبار مرحلة التقدم في تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف ويحدد التوجهات الكفيلة بتجاوز الإشكاليات والنقائص المطروحة.

كما تولت وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة خلال سنة 2022 إعداد ملف تأليفي قصد عرضه على أنظار اللجنة الوزارية لقيادة مشروع تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف.

وتميزت سنة 2022 أيضا بإحداث لجنة تهتم بدعم تطبيق مقتضيات القانون الأساسي للميزانية، وقد عملت الوحدة على تنظيم أشغال الاجتماعات الدورية لهذه اللجنة التي قامت بمناقشة مختلف الملفات والاشكاليات المتعلقة بتطبيق القانون الأساسي للميزانية وخاصة منها النصوص التطبيقية.

وتواصل طيلة سنة 2022، عقد الاجتماعات الدورية لشبكة رؤساء وحدات التصرف في الميزانية حسب الأهداف التي كانت في حدود (06) اجتماعات خصصت لتقديم وتداول مختلف النقاط الاتي ذكرها:

- برنامج عمل وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة لسنة 2022 وانجازات سنة 2021،
- برامج عمل الوحدات القطاعية ومستوى التقدم في إنجازها،
- تقديم الهيكلة الموحدة للتقرير السنوي للأداء 2021 والهيكلة الموحدة للمشروع السنوي للأداء لسنة 2023،
- مشروع تنقيح وإتمام القانون الأساسي للميزانية لسنة 2019،
- نقاط قارة حول تنفيذ برنامج التكوين، ميثاق التصرف، الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي، إحصائيات حول مستوى التقدم في إعداد وثائق الأداء من قبل المهمات.

كما تم سنة 2022 متابعة احداث لجان النوع الاجتماعي القطاعية حيث تم احداث (15) لجنة خاصة بالنوع الاجتماعي وقد عقد اجتماعات خصصت اساسا لإعداد بطاقة النوع الاجتماعي لسنة 2023.

وفي نفس السياق، قامت الوحدة المركزية بمتابعة تسمية سلسلة المسؤوليات (رؤساء برامج - رؤساء برامج فرعية - رؤساء وحدات عملياتية)، وقد توصلت الوحدة المركزية بما يفيد تسمية (88) رئيس برنامج على مستوى جميع المهمات.

أما فيما يخص لجان المتابعة والتقييم بالمهمات، فقد عملت الوحدة المركزية على متابعة انعقادها وتم إحصاء (10) مهمات فقط ممن قاموا بعقد اجتماعات لجنة التقييم والمتابعة.

قيادة التغيير

واصلت وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة خلال سنة 2022 إدارة التغيير من خلال تطوير الأنشطة المرتبطة بالتكوين والتواصل.

التكوين

عملت وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة خلال سنة 2022 على مواصلة تنفيذ برنامج التكوين الخاص لفائدة المتدخلين الأساسيين في المنظومة من خلال تقديم التكوين اللازم حسب الحاجيات والمتطلبات لكل وزارة، وقد تواصل تأمين الدورات التكوينية من قبل إطارات الوحدة المركزية أو من خلال التنسيق مع باقي المكونين المعتمدين في المجال.

كما واصل فريق العمل المكلف بملف التكوين العمل على تقديم التوجهات في مجال التكوين بعنوان سنة 2022 والمتمثلة أساسا في:

- ضبط المحاور الأساسية في علاقة بمدى التقدم في تركيز القانون الأساسي للميزانية،
- إعداد جذاذات خاصة بالمحاور التكوينية،

- اعتماد التكوين التطبيقي،
- اعطاء الاهمية اللازمة للفئة المستهدفة بالنسبة لكل محور تكويني،
- اختيار فترات التكوين وتنسيبها حسب رزنامة الميزانية،
- اللجوء الى المكونين المعتمدين في التصرف في الميزانية حسب الأهداف.

وقد تولت الوحدة متابعة تنزيل توجهاتها فيما يتعلق بالتكوين بعنوان سنة 2022 ضمن برامج التكوين للمهمات.

وقد تم خلال سنة 2022 متابعة تنفيذ البرامج التكوينية للمهمات والتي شملت المحاور التالية:

مفاهيم التصرف في الميزانية حسب الأهداف، التصرف في الميزانية حسب الأهداف والقانون الأساسي للميزانية، التنزيل العملياتي للبرامج، وثائق الأداء، الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي، البرمجة السنوية للنفقات، ميثاق التصرف، إطار النفقات المتوسط المدى، قواعد التصرف، الرقابة المعدلة للنفقات، الرقابة الداخلية.

وقد شهدت الدورات التكوينية مشاركة قرابة (4703) اطارا من بين ممثلين عن الوحدات القطاعية للتصرف في الميزانية حسب الأهداف، رؤساء البرامج، رؤساء البرامج الفرعية، رؤساء الوحدات العملياتية، أعضاء فرق عمل والمكلفين بالشؤون المالية.

هذا وقد تم على مدار السنة متابعة تنفيذ مخططات التكوين بالمهمات من خلال الحرص على التوصل بكشف خاص بتقدم الانجاز كل ثلاثي هذا بالإضافة إلى ادراجه كنقطة قارة ضمن جدول أعمال الاجتماع الدوري لوحدات التصرف في الميزانية حسب الأهداف.

التواصل

واصلت وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة طيلة سنة 2022 العمل على تنفيذ مخطط التواصل حول المنظومة والذي شمل أساسا:

✓ تنظيم لقاءات وتظاهرات تمثلت أساسا في:

اجتماعات دورية لوحدات التصرف في الميزانية حسب الأهداف وعددها 06، وقد تميّزت سنة 2022 بانخراط المهمات ووحدات التصرف في الميزانية حسب الأهداف القطاعية في تنظيم وترأس الاجتماعات الدورية نذكر من بينها مهمة البيئة (بتاريخ 02 فيفري 2022)، مهمة الفلاحة والصيد البحري(بتاريخ 16 مارس 2022)، مهمة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن(بتاريخ 18 ماي 2022)ومهمة السياحة (بتاريخ 18 أكتوبر 2022).

✓ تنظيم ورشة عمل حول الفاعل العمومي،

- ✓ تواصل مستمر حول التظاهرات (تغطية عبر الموقع الالكتروني وكتابة مقالات ونشريات)،
- ✓ تحيين موقع التصرف في الميزانية حسب الأهداف وتطوير وإثراء محتواه بصفة متواصلة،
- ✓ التواصل عبر مواقع التواصل الاجتماعي (صفحة الفايسبوك) .

هذا وقد قام الفريق المكلف بمتابعة تنفيذ الخطة الاتصالية حول منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف بتطوير المحتوى المتعلق بجميع أشغال الوحدة المركزية ووضعه على الخط عبر الموقع الرسمي **(www.gbo.tn)** وصفحة التواصل الاجتماعي بهدف التواصل مع كافة المتدخلين في المنظومة وتتلخص أهمها على النحو التالي:

- أكثر من 50 منشور صحفي على الموقع الرسمي للمنظومة،
- تقرير النشاط للوحدة المركزية لسنة 2021 (57 تفاعل – 32 مشاركة)،
- أكثر من 60 وثيقة أداء تم نشرها على الموقع الرسمي للمنظومة،
- أكثر من 50 محتوى تم إعداده ونشره على صفحة الفايسبوك للمشروع،
- أكثر من 15 تصميما تم إعداده ووضعه على صفحة الفايسبوك للمشروع،

- 5 تقارير حول تحليل النفقات العمومية الموجّهة حسب الطفل والنوع الاجتماعي وأهداف التنمية المستدامة الميزانية المراعية للطفل في مجال الماء والتعليم والصحة والحماية الاجتماعية والنوع الاجتماعي المعدّة من قبل منظمة مكتب اليونيسف بتونس،
- وثيقة اطارية مرجعية حول قواعد التصرف في الميزانية (باللغتين: العربية والفرنسية)،
- عدة تقارير (باللغتين: العربية والفرنسية) في الجزء الخاص قراءات مختلفة على موقع التصرف في الميزانية حسب الأهداف.

تطوير آليات وتقنيات العمل

الأداء

عملت وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة على تكوين فريق عمل مشترك يضمّ ممثلين عن الوزارات، عن الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة وبرئاسة الوحدة المركزية أوكلت له مهام مراجعة الهيكلة الموحدة لوثائق الاداء وقد تمثلت مخرجات الفريق فيما يلي:

- تحيين الهيكلة الموحدة للتقرير السنوي للأداء لسنة 2021،
- اعداد دليل منهجي حول إعداد التقرير السنوي للأداء،
- تحيين الهيكلة الموحدة للمشروع السنوي للأداء لسنة 2023،
- اعداد دليل منهجي حول المشروع السنوي للأداء.

وقد تم عرض مخرجات أشغال الفريق على المهمات خلال الاجتماع الدوري لشهر مارس 2022، هذا بالإضافة إلى أنه تم عقد اجتماعات مع مختلف البرامج لتقديم منهجية العمل الجديدة لإعداد وثائق الأداء (التقرير السنوي للأداء 2021 والمشروع السنوي للأداء 2023)، وتميزت هذه الاجتماعات التي كانت في شكل ورشات عمل بمشاركة مختلف المتدخلين في البرامج وكان الهدف الأساسي منها انخراط المتدخلين في تحسين وتطوير وثائق الأداء حسب الهيكلة الموحدة.

كما تولت وحدة التصرف حسب الأهداف إعداد الجزء الخاص بالأداء من منشور رئيسة الحكومة المتعلق بإعداد ميزانية الدولة لسنة 2023 وكذلك تحيين منشور رئيسة الحكومة المتعلق بأداء السياسات العمومية الصادر في جوان 2012.

- أما فيما يخص ميثاق التصرف، فإنه إلى جانب إعداد مشروع منشور في المجال، فقد تولت الوحدة المركزية للتصرف في الميزانية حسب الأهداف إعداد مذكرة توجيهية في الغرض بالتنسيق مع عدد من ممثلي المهمات وأعضاء فرق العمل.

النظام المعلوماتي

تمثلت أهم إنجازات وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة بخصوص هذا الملف في المساهمة في أشغال اعداد وتطوير النظام المعلوماتي الجديد للتصرف في المالية العمومية من خلال ابداء الرأي حول جميع كراسات الشروط المتعلقة بالمشروع وكذلك تمثيلية الوحدة في مختلف فرق العمل المحدثة للغرض.

كما عملت الوحدة بالتنسيق مع مركز الاعلامية على تحيين وتعديل بعض الجوانب من المنظومة المعلوماتية لمتابعة الأداء وذلك تبعا لمخرجات أشغال فريق العمل المكلف بجرد أهم الاشكاليات التي اعترضت تفعيل هذه المنظومة وبالأخص على مستوى المهمات النموذجية التي تقدمت في استغلال مختلف جوانبها الوظيفية.

النصوص التطبيقية للقانون الأساسي للميزانية

في إطار الحرص على وضع القانون الأساسي للميزانية حيز التطبيق، واصلت وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة قيادة أشغال إصدار بقية النصوص التطبيقية للمشروع الأساسي للميزانية، وقد تم التوصل خلال هذه السنة الى اصدار قرار وزيرة المالية المتعلق بضبط شروط واجراءات إلغاء نقل اعتمادات التعهد بعنوان نفقات الاستثمار ونفقات العمليات المالية من سنة إلى أخرى، والمصادقة أيضا على منشور وزيرة المالية المتعلق بميزانيات المؤسسات العمومية الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية.

وقد تولت الوحدة قيادة اشغال اعداد مشروع منشور حول الهياكل العمومية غير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية في اطار منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف ومشروع منشور حول الاعتمادات المحالة لفائدة الجماعات المحلية والجهوية.

هذا وقد شاركت وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة في ضبط دليل خاص بقواعد التصرف في اللغتين العربية والفرنسية، حيث قامت بمتابعة أشغال صياغة الدليل وبتأمين استشارات موسعة مع مختلف المهمات والهياكل المعنية حول محتواه.

هذا وقد تولت الوحدة قيادة أشغال تنقيح القانون الاساسي للميزانية لسنة 2019 وذلك بناء على احكام دستور 25 25 جويلية 2022 ونتائج ثلاث سنوات من التطبيق. وقد تم في هذا الخصوص اعداد النسخة الأولية من المشروع وعرضها على الاستشارة في إطار الاجتماع الدوري للوحدات وكذلك على مستوى مختلف هياكل وزارة المالية ثم ضبط النسخة النهائية بناء على نتائج هذه الاستشارات تم احالتها لمصالح رئاسة الحكومة لاستكمال إجراءات المصادقة.

وقد تم أيضا بالتوازي مع أشغال ضبط النسخة النهائية من مشروع القانون الأساسي للميزانية تولت الوحدة قيادة أشغال إعداد مشروع أمر جديد حول مهام رؤساء البرامج بالمهمات بهدف تجاوز بعض الإشكاليات المطروحة على مستوى اجراءات تسمية رؤساء البرامج وكذلك اعداد مشروع الأمر الذي يخص لجنة التدقيق الأولي للأداء بالتنسيق مع الهيئة العامة للمالية .

شاركت وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة خلال سنة 2022 في أشغال اللجنة المكلفة بمراجعة وإتمام مجلة المحاسبة العمومية.

الرقابة

خلال سنة 2022 تم تسجيل تقدم في تركيز أنظمة الرقابة الداخلية لكن بدرجات مختلفة بين المهمات، وواصلت وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة مساندة هذا المسار.

أما فيما يخص تدقيق الأداء، حاولت وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة التنسيق مع هيئة الرقابة العامة للمالية لاحداث فريق عمل يعنى بتحيين دليل تدقيق الاداء وتأطير منهجية وأساليب تدقيق الأداء.

كما تم خلال نفس السنة دراسة التقارير المتعلقة بمهات تدقيق الأداء من قبل وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية وابداء الرأي بشأنها وهي تخص (04) مهمات.

الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي

في إطار الحرص على تنفيذ الخطة الوطنية لمأسسة وادماج النوع الاجتماعي وتقليص الفوارق القائمة على النوع الاجتماعي وتحقيق الأهداف المرتبطة بالرؤية في أفق 2030، تولّت وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة منذ جانفي 2022، عقد اجتماعات مع الوزارة المكلفة بالمرأة لمناقشة الرؤية وتثبيت التوجهات الوطنية في مجال النوع الاجتماعي، كما تم عقد اجتماعات خلال شهري جانفي وفيفري مع المهمّات بحضور ممثليهم بمجلس النظراء لعرض الرؤية ومخطط العمل الوطني والنظر في سبل تنزيله على مستوى المهمّات.

وفيما يلي محاور الرؤية في أفق 2030:

- نساء وفتيات أقل عرضة للعنف وللتّمييز القائم على النّوع الاجتماعيّ،
- نساء وفتيات في سلام وأكثر صمودا أمام الأزمات والتّغيرات المناخيّة،
- نساء متمكّنات أكثر،
- نساء أكثر حضورا في صنع وأخذ القرار.

تجدر الاشارة أنه تم ضبط مخطط عمل يمتد على ثلاث فترات:

(2022-2023 و2024-2026 و2027-2030) يشمل بالأساس التكوين والتواصل، الشراكة مع الأطراف الحكومية وغير الحكومية وكذلك المرافقة والمساندة حتى يتم تحقيق المحاور التي تكوّن الرؤية في أفق 2030.

في الجزء الخاص بتطوير الجانب المؤسساتي والقانوني:

تم خلال سنة 2022 القيام بما يلي:

- خلال الفترة الممتدة بين فيفري وأفريل 2022: احداث لجان القيادة لأشغال الميزانية للنوع الاجتماعي بالمهمات وأيضا احداث لجنة قيادة وحوكمة أشغال الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي بوزارة المالية.

- خلال شهر ماي، سعت وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة الى تضمين الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي في منشور رئيسة الحكومة المتعلق بإعداد ميزانية 2023 كما تمت اضافة بطاقة النوع الاجتماعي ضمن ملاحق المشروع السنوي للأداء لسنة 2023.

- خلال الفترة الممتدة بين نوفمبر وديسمبر 2022 تم اعداد مشروع تنقيح القانون الأساسي للميزانية عدد15 بتاريخ 13 فيفري 2019 بإضافة تقرير الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي ضمن ملاحق مشروع قانون المالية.

في الجزء الخاص بالتنسيق والشراكة مع الأطراف الحكومية وغير الحكومية:

تمت مواصلة تنفيذ اتفاقية الشراكة مع منتدى الفيدراليات (مشاركة وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة في الملتقى الاقليمي حول حوكمة الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي بمشاركة الجانب المغربي والجانب الأردني والجانب الكندي، وقد قامت وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة بتشريك ممثلين عن 09 مهمات في هذا الملتقى) .

كما سعت وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة في إطار الشراكة مع منتدى الفيدراليات الى اعداد شريط فيديو يعرض ويبسّط منهجية ادراج النوع الاجتماعي في الميزانية والسياسات العمومية والموضوع على الرابط التالي : *فيديو حول الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي*

على إثر ابرام بروتوكول مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في شهر ماي 2022، تم تنظيم ورشات تكوينية خلال شهر أكتوبر 2022 حول المؤشرات المراعية للنوع الاجتماعي لفائدة 13 مهمة، كما تم القيام بورشات تكوينية خلال شهر نوفمبر

2022 حول مخطط العمل للميزانية المراعية للنوع الاجتماعي لفائدة وحدات التصرف في الميزانية حسب الأهداف ورؤساء البرامج وأعضاء مجلس النظراء قد شارك في هذه الورشات ممثلين عن 10 مهمات.

وتم أيضا ابرام اتفاقية تعاون بين وزارة المالية ومكتب منظمة اليونيسف بتونس قصد تطوير المفاهيم وآليات وضع الميزانية المراعية.

على إثر ابرام اتفاقية تعاون مع سفارة كندا في شهر نوفمبر 2022، تم عقد اجتماعات بحضور خبيرة كندية مع لجنة قيادة الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي بوزارة المالية وكذلك تم عقد اجتماعات مع الأطراف المعنية بملف تبويب الميزانية والنظام المعلوماتي بوزارة المالية ، كما تم أيضا في شهر نوفمبر 2022 القيام بورشات تكوينية وتقديم أهم التجارب المقارنة في مجال حوكمة الميزانية حسب النوع الاجتماعي وقد شارك في هذه الورشات ممثلين عن لجنة قيادة الميزانية المراعية للنوع

الاجتماعي، مجلس النظراء، ممثلين عن وزارة المالية وكذلك ممثلين عن 03 مهمات، وفي اطار هذه الاتفاقية وتحضيرا لإعداد تصوّر تونسي حول حوكمة الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي، قامت وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة بتنسيق وبرمجة مجموعة من اللقاءات بحضور خبيرة كندية مع ممثلين عن وزارة المرأة ورئاسة الحكومة وعن بعض وحدات التصرف في الميزانية حسب الأهداف وكذلك ممثلين عن المجتمع المدني. وعلى إثر ذلك وبناء على مخرجات الورشات التكوينية واللقاءات مع مختلف الأطراف المعنية، تم اعداد مشروع لوثيقة توجيهية حول حوكمة الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي تتلاءم مع الواقع التونسي، كما تم اعداد مشروع أولي حول تبويب الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي.

شاركت الوحدة المركزية للتصرف في الميزانية حسب الأهداف في الندوة التعريفية بجائزة الشارقة للمالية العامة يومي 24 و25 نوفمبر 2022، وتم خلال هذه الندوة تقديم التجربة التونسية في مجال الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي.

في الجزء الخاص بمتابعة إرساء متطلبات الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي على مستوى المهمات:

حرصت وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة على مساندة المهمات والبرامج حتى يتم الأخذ بعين الاعتبار احتياجات النساء والرجال في السياسات العمومية والميزانية وقد عقدت عدة اجتماعات خاصة بتوضيح منهجية اعداد بطاقة النوع الاجتماعي.

الصعوبات

- **صعوبات على مستوى حوكمة المشروع على مستوى الوزارات القطاعية:**

- شغور في خطط رؤساء بعض وحدات التصرف في الميزانية حسب الاهداف (05 مهمات)،

- نقص الموارد البشرية بأغلب الوحدات و/ أو توليها لمهام إضافية،

- اشكاليات تتعلق بسلسلة المسؤوليات : (عدم استقرار التعيينات في خطة رؤساء البرامج /إشكاليات على مستوى تسمية رؤساء البرامج إثر تنقيح الأمر 1067 لسنة 2019)،

- عدم تفعيل لجان القيادة (البرامج – الرقابة الداخلية – الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي الخ) بعديد المهمات،

- عدم تفعيل اجتماعات لجان المتابعة والتقييم بعدد هام من المهمات،

- **صعوبات في تقدم بعض مكونات المنظومة:** (خاصة في مجالي المحاسبة والرقابة)

- **محدودية المنظومات المعلوماتية الحالية في تطبيق مقتضيات القانون الاساسي للميزانية**

- **صعوبات في قيادة التغيير:** صعوبات في ملاءمة منظومة التكوين للمرحلة الحالية من المشروع: التكوين غير مراعي لتوجهات الوحدة (في أغلب الوزارات) - ضعف الخطة الاتصالية على مستوى وزارة المالية وعلى مستوى المهمات.

مخطط العمل بعنوان سنة 2023

من المنتظر أن تعمل وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة ضمن مخطط العمل لسنة 2023 على رفع مختلف التحديات المرتبطة في مجملها بتنفيذ وتركيز مكونات المنظومة والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

حوكمة مشروع التصرف في الميزانية حسب الأهداف

ستعمل الوحدة على تقييم برنامج عملها لسنة 2022 انطلاقا من تقييم برامج عمل الوحدات القطاعية وضبط النقائص والصعوبات.

كما سيتم أيضا ضبط برنامج عمل خاص بسنة 2023 يتناغم مع تقدم مراحل تركيز المنظومة ويتضمن اجراءات عملية لتجاوز الصعوبات المعترضة.

هذا وستواصل وحدات التصرف في الميزانية عقد اجتماعاتها الدورية بمعدل اجتماع كل 05 أسابيع وسيتم احترام مبدأ التداول وترأس الاجتماع بين مختلف الوحدات القطاعية.

كما سيقع العمل على ضبط جداول أعمال حسب المحاور (حوكمة الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي- التبويب المراعي للنوع الاجتماعي – تركيز الرقابة الداخلية – الخ)

بالنسبة لشبكة مسؤولي الشؤون المالية سيتم برمجة سلسلة من اللقاءات التي ستخصص لمجلة المحاسبة العمومية، دليل قواعد التصرف ومشروع المنشور المتعلق بالوظيفة المالية.

بالنسبة لشبكة رؤساء البرامج بالوزارات سيتم برمجة لقاءات لتقديم أهم المستجدات في علاقة بالمنظومة (أمر منظم لمهام رؤساء البرامج- مذكرة تفعيل ميثاق التصرف -أهم المستجدات بمشروع تنقيح مجلة المحاسبة العمومية ومخرجات الأشغال بالوزارات النموذجية) .

قيادة التغيير

ستواصل وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة خلال سنة 2023 قيادة التغيير وذلك من خلال الانطلاق في التكوين ابتداء من جانفي 2023 ومتابعة تنفيذ مخطط التكوين كل ثلاثة أشهر وسيتم العمل على التواصل حول توجهات التكوين قبل موفّى سنة 2022 ومن أهم هذه التوجهات ضرورة استهداف الجمهور المستفيد من التكوين حسب المحاور التكوينية كما سيتم العمل على ترسيخ التوجه في اعتماد التكوين التطبيقي.

كما ستحرص وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة على تطوير الكفاءات في العديد من الاختصاصات والتكوين في مجال المحاور التحسيسية كالتصرف في الميزانية حسب الأهداف والقانون الأساسي للميزانية، وكذلك في مجال المحاور ذات الأولوية كتفعيل حوار التصرف ووثائق الأداء والميزانية المراعية للنوع الاجتماعي والرقابة الداخلية وقيادة التغيير.

ومواصلة في تنفيذ مخطط التواصل، سيتم تنظيم تظاهرات حضورية وعن بعد مع مختلف المتدخلين بالمهمات لمزيد التواصل حول أهم المستجدات من تقنيات ووسائل عمل لاعتمادها.

ولمزيد التعريف بالمنظومة، سيتم مواصلة تحيين الموقع الالكتروني لمنظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف من خلال إثرائه بمختلف المعطيات المتعلقة بالمنظومة (إدراج مقالات في الغرض والحقائب التكوينية ونشر مشاريع وتقارير الأداء وملاحق قانون المالية ومختلف التقارير المتعلقة بالتصرف في الميزانية حسب الأهداف، إلخ..).

كما ستواصل الوحدة العمل على اعداد مذكرات توجيهية وأدلة وكذلك تطوير مقاطع فيديو والتحسيس أكثر حول المسائل التقنية.

هذا وستتوجه وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة الوحدة خلال سنة 2023 نحو مزيد دعم المهمات في إرساء مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات العمومية والميزانية من خلال مزيد ربط علاقة دعم مع جهات أجنبية متخصصة في المجال.

الأداء

يعتبر هذا الجزء محوري بالنسبة لمشروع التصرف في الميزانية حسب الأهداف، حيث ستواصل وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة دفع المهمات للانطلاق في أشغال اعداد التقارير السنوية للأداء بالمهمات وهو ما سيمكن من الضغط على روزنامة اعداد هذه التقارير كما ستعمل على ضبط هيكلة التقرير السنوي للأداء لسنة 2022.

هذا وستساهم أيضا وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة سنة 2023 في اعداد الجزء الخاص بالأداء من منشور اعداد ميزانية الدولة لسنة 2024، كما ستعمل على ضبط هيكلة المشروع السنوي للأداء لسنة 2024 واصدار كذلك منشور خاص بوثائق الأداء وإطار النفقات متوسط المدى.

أما فيما يخص ميثاق التصرف، سيتم العمل على تفعيل هذه الوثيقة على مستوى عدد من المهمات النموذجية خلال الثلاثي الأول من سنة 2023 وتعميمها في مرحلة ثانية على بقية المهمات.

كما سيتم خلال نفس السنة مزيد تقديم الدعم للمتصرفين في الميزانية قصد الانخراط وتبني التصرف المبني على الأداء وذلك من خلال ضبط برنامج تكوين خصوصي في شكل ورشات عمل وتوفير وسائل وأدوات عمل كالأدلة وغيرها.

الميزانية

في سنة 2023، ستواصل وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة المشاركة في اعداد مشاريع النصوص التالية:

- **مشروع الأمر الحكومي المتعلق بتنقيح الأمر عدد 1711 لسنة 2012 المتعلق بضبط نوعية نفقات التصرف والتجهيز ذات الصبغة الجهوية**
- **تحيين مشروع منشور وزيرة المالية حول الاعتمادات المحالة لفائدة الجماعات المحلية**

- **مشروع منشور وزيرة المالية المتعلق بالهياكل العمومية غير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية:** التحيين بناء على مقتضيات مرسوم حوكمة المؤسسات العمومية

- **منشور متعلق بضبط مهام المكلفين بالوظيفة المالية**

- **قرار روزنامة اعداد التقارير المصاحبة لقانون المالية**

وستعمل على تنظيم استشارات موسعة حول مختلف هذه النصوص وبرمجة لقاءات للتواصل حول المشاريع النهائية.

المحاسبة العمومية

ستتولى وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة مساندة الادارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص قصد استكمال النصوص التطبيقية لمشروع تنقيح مجلة المحاسبة العمومية ومن بينها هيكلة قانون غلق الميزانية، روزنامة قانون غلق الميزانية.

الرقابة

سيتم العمل خلال سنة 2023، على التقدم في تطوير منظومة الرقابة من خلال:

- **تعميم تركيز أنظمة الرقابة الداخلية على كافة الوزارات:**

- استغلال نتائج التقرير المعد من قبل هيئة مراقبي المصاريف العمومية،

- التنسيق مع الإدارة العامة للحوكمة برئاسة الحكومة لبحث سبل الحصول على دعم من ممولين أجانب وضبط خطة عمل.

- **تدقيق الأداء:**

- ضبط برنامج عمل بالتنسيق مع هيئة الرقابة العامة للمالية (مواكبة مستجدات المنظومة من قبل الإطارات المكلفة بالتدقيق)،

- تفعيل اجتماعات فريق العمل لاستكمال تحيين الدليل الخاص بتدقيق الأداء،

- تنسيق مهمات تدقيق الأداء لسنة 2023 .

- **المنظومة الرقابية:**

- التواصل حول المذكرة الاستراتيجية الخاصة بالرقابة (من مخرجات فريق عمل يضم ممثلين عن مختلف هياكل الرقابة)،

- بحث سبل التواصل والانفتاح على مختلف هياكل الرقابة لتقديم الرؤية المتعلقة بالرقابة في إطار منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف.

- **التدقيق الداخلي:**

- إعداد المذكرة التوجيهية حول التدقيق الداخلي باللغتين العربية والفرنسية،

- ضبط برنامج عمل حول الانطلاق في تفعيل وظيفة التدقيق الداخلي بوزارات نموذجية.

الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي

فيما يخص حوكمة الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي

سيتم خلال سنة 2023 مواصلة متابعة مخطط عمل لتنفيذ مشروع الميزانيّة المراعية للنّوع الاجتماعي كما سيتم متابعة اجتماعات لجان قيادة أشغال الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي بالمهمات وتنظيم ومتابعة مخرجات لجان قيادة وحوكمة أشغال الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي بوزارة المالية.

كما ستقوم وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة بإعداد مذكرة توجيهية خاصة بحوكمة الميزانيّة المراعية للنّوع الاجتماعي مع اقتراح تصوّر في الغرض وسيتم مواصلة التنسيق والشراكة مع الأطراف الداعمة والجهات الحكومية على غرار رئاسة الحكومة والوزارة المكلّفة بالمرأة ووزارة التخطيط والاقتصاد خاصة في مجال حوكمة الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي.

فيما يخص المرافقة والمساندة التقنية

ستواصل الوحدة المركزية القيام بالأشغال التالية خلال سنة 2023:

- تنظيم العديد من ورشات العمل لمساندة المهمات لإعداد الخطة القطاعية لتنزيل الأهداف الوطنية المتعلقة بمأسسة وإدماج النوع الاجتماعي وترجمتها ببطاقة النوع الاجتماعي لسنة 2024،
- مواصلة مرافقة المهمات لإعداد بطاقة النوع الاجتماعي،
- تدعيم قدرات المهمات فيما يتعلق بالتحاليل المراعية للنوع الاجتماعي والانفتاح على تجارب الدول في هذا المجال مع مساندة المهمات للتمكن من أدوات التحاليل المراعية للنوع الاجتماعي وتطبيقها على مستواهم،
- إعداد دليل حول الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي،
- تثبيت بطاقة النوع الاجتماعي لسنة 2024 وإعداد تصور فيما يتعلق ببطاقة تنفيذ النوع الاجتماعي الذي سيتم إلحاقها بالتقرير السنوي للأداء وإعداد تصور فيما يتعلق بالتقرير الوطني حول النوع الاجتماعي الذي سيتم إلحاقه بقانون المالية.

فيما يخص التبويب المراعي للنوع الاجتماعي والتبويب المراعي للطفل

- إعداد مذكرة توجيهية حول تبويب الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي،
- إعداد مذكرة توجيهية حول تبويب الميزانية المراعية للطفل،
- إطلاق التجربة على مستوى المهمات بصفة تدريجية،

فيما يخص التكوين

- ضبط برنامج التكوين لسنة 2023،

- متابعة تنفيذ برامج التكوين للمهمات،

- دعم قدرات المتدخلين خاصّة في مجالات:

✓ التحليل المراعي للنوع الاجتماعي

✓ التبويب المراعي للنوع الاجتماعي وللطفل

✓ تقنيات التواصل وقيادة التغيير.

فيما يخص التواصل

- إعداد شريطي فيديو حول الميزانية المراعية للطفل وآخر تفسيري حول كيفية إعداد مخطط عمل لتنفيذ الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي وترجمتها ببطاقة النوع الاجتماعي،

- تجميع الأهداف والمؤشرات المراعية للنوع الاجتماعي في وثيقة موحدة،

- نشر مقالات على الموقع الرسمي وصفحة التواصل الاجتماعي،

- تغطية متزامنة لجميع الأحداث المتعلّقة بالملف.